الأمم المتحدة

TD/B/62/8

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
6 July 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والستون
جنيف ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الرابع

تقرير مقدَّم من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

كما حدث في الدورات السابقة، سيستعرض مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والستين برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول). وعملاً بالفرع 'سابعاً' (الفقرة ١٥٦) من برنامج عمل اسطنبول وولاية الدوحة، يستفاد من استعراضات الأونكتاد كأحد الإسهامات في الاستعراض العالمي الإلزامي الذي تجريه الجمعية العامة للتقدّم المحرز في اتجاه تحقيق مستهدفات البرنامج وأهدافه.

وقد أُعد هذا التقرير لمساعدة مجلس التجارة والتنمية في بحثه للبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت: مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ويقدم التقرير خلاصة توليفية لأنشطة الأونكتاد المضطلع بها خلال فترتي التقرير اللاحقتين في مجالات البحوث وتحليل السياسات، والتعاون التقني من أجل بناء القدرات، وبناء توافقات الآراء على المستوى الحكومي الدولي. ويشمل التقرير أيضاً الاستنتاجات والطريق إلى الأمام.

240715 280715 GE.15-11358 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- مقدمة

١- الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول هو "التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وذلك من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً"[(١)]. وكما ذُكر في إعلان اسطنبول، فإن "أقل البلدان نمواً تزخر بالموارد البشرية والطبيعية غير المسخرة، ولا سيما شبيبتها، لتي يمكن أن تسهم في التنمية الوطنية والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والرفاه".

٢- وسيؤدي تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً ناجحاً وفعالاً إلى أن يُسهم ذلك في تحقيق الإمكانات البشرية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً. ويتسم برنامج عمل اسطنبول بأهميته الرئيسية لحشد طاقة العمل على الصُّعُد المحلي والإقليمي والعالمي من أجل تعزيز التنمية العريضة القاعدة والشاملة للجميع والمستدامة في أقل البلدان نمواً. وينصب تركيز برنامج العمل على مجالات: القدرات الإنتاجية، والزراعة، والتجارة، والسلع الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وإدارة الأزمات، والموارد المالية، والحوكمة الجيدة، وهي جميعاً مجالات رئيسية يمكن إجراء تحسينات فيها تؤدي بأقل البلدان نمواً إلى أن تصبح أكثر ثراءً من حيث الموارد البشرية والاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وتقييم الفجوات والمعوقات الداخلية، واغتنام الفرص المتاحة للنمو والتنمية. وتمشياً مع الولاية المعروضة إجمالاً في الفقرة ١٥٦ من برنامج عمل اسطنبول، وولاية الدوحة، يوجد دور هام يمكن للأونكتاد أن يؤديه من حيث الإسهام في تنفيذ الأعمال والالتزامات ذات الصلة، وكذلك من حيث استعراض التقدم المحرز ورصده. وهذا التقرير الحالي، إذ يلخص أنشطة الأونكتاد في مجال تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، إنما يسهم في متابعة وتقييم ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول.

٣- وفيما يتعلق ببلوغ الرقم المستهدف للنمو، فإن المتوسط الحقيقي لمعدل النمو في أقل البلدان نمواً في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ كان ٥,٢ في المائة، أي أقل بمقدار نقطتين مئويتين عن معدل النمو المستهدف البالغ ٧ في المائة المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول والذي كان قد تحقق أيضاً أثناء فترة الرواج (٢٠٠٢-٢٠٠٨). والأوضاع التي مكنت من تحقيق نمو قوي في أقل البلدان نمواً قد تغيّرت في أعقاب الأزمة المالية نظراً إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية بالاقتران مع حدوث انخفاض في الطلب العالمي.

٤- وللقيام بالتحوّل الهيكلي، يحتاج كل بلد من أقل البلدان نمواً إلى استثمار ثابت يقدَّر بنسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم مستهدف مدرج في برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ رُئي أنه ضروري لتحقيق نمو مستدام قدره ٧ في المائة. وعلى الرغم من وجود تباينات على الصعيد القطري، فإن أقل البلدان نمواً كمجموعة قد حققت معدلاً إجمالياً ثابتاً للاستثمار قدره ٢٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. وبينما بلغ معدل

(١) برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الوثيقة A/CONF.219/3/Rev.1، الفقرة ٢٧.

الادخار المحلي الإجمالي ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نسبة الموارد الخارجية ٨,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى في ظل هذا التقدم المرموق في اتجاه معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، مازالت أقل البلدان نمواً تحتاج إلى قدر أكبر من الدعم المالي والتقني بغية تمويل تنميتها. والتدفقات المالية الخارجية المتجهة إلى أقل البلدان نمواً تتألف في معظمها من تحويلات وتمويل رسمي تساهلي يبلغ نصيبهما معاً نحو ثلاثة أرباع مجموع التدفقات الرأسمالية إلى أقل البلدان نمواً.

٥- والأداء المتواضع الذي شهدته أقل البلدان نمواً في العامين الماضيين من المحتمل أن يستمر دون تغيير في الأجل القصير إلى الأجل المتوسط، بالنظر إلى أن آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مشوبة بأوجه عدم التيقن. وحتى إذا لم تتحقق المخاطر المرتبطة بهذا الجانب السلبي، فمن المتوقع أن تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان أقل من النسبة المستهدفة البالغة ٧ في المائة، الأمر الذي يجعل تحديات التحوّل الهيكلي واستحداث فرص عمل والحد من الفقر أشد صعوبة.

٦- وما زال التقدّم بطيئاً فيما يتعلق بالتخريج من قائمة أقل البلدان نمواً - يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول في تمكين "نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠". وحتى الآن، لم تخرج من فئة أقل البلدان نمواً إلا أربعة بلدان هي: بوتسوانا (١٩٩٤)، وكابو فيردي (٢٠٠٧)، وملديف (٢٠١١)، وساموا (٢٠١٤). وحُدد بلدان آخران من أقل البلدان نمواً، هما غينيا الاستوائية وفانواتو، للتخريج من هذه الفئة في عام ٢٠١٧، وأنغولا في عام ٢٠١٨. وفي استعراض قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥، وُجد أن خمسة بلدان أخرى مؤهلة بصورة أولية للتخريج من هذه القائمة[٢].

ثانياً- مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٧- تنبع ولاية الأونكتاد المتعلقة بمساعدة أقل البلدان نمواً والإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من الفقرة ١٥٦ من هذا البرنامج ومن الفقرة ١٨(ز) من ولاية الدوحة. ويُنظَّم الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الدول الأعضاء تحت ثلاثة أركان رئيسية للعمل هي:

- إجراء البحوث وتحليل السياسات؛
- بناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي؛
- التعاون التقني وبناء القدرات.

٨- وستُعرض في بقية هذا التقرير تحت هذه الأركان الثلاثة أنشطة الأونكتاد الداعمة لأقل البلدان نمواً.

(٢) بمعنى البلدان المقرر إجراء استعراض لوضعها في عام ٢٠١٨ بغية تحديد مدى استيفائها بالكامل لمتطلبات التخريج، وهي: بوتان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال.

إجراء البحوث وتحليل السياسات

٩- تتولّى التقارير الرئيسية الصادرة عن الأونكتاد الترويج لأهداف برنامج عمل اسطنبول عن طريق تحديد استراتيجيات للنمو والتنمية البشرية، والأدلة المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتقييمها، وذلك كما يلي:

- يوضّح المنشور الرئيسي الصادر عن الأونكتاد وهو: *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤ - النمو المقترن بتحول هيكلي: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥* أن أقل البلدان نمواً قد تمتعت بنمو اقتصادي لم يسبق له مثيل منذ عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، لن تفي أغلبية هذه البلدان بالأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما يصفه التقرير بأنه "مفارقة أقل البلدان نمواً". فهذه البلدان واقعة في مصيدة حلقة مفرغة من التأخّر الاقتصادي والبشري. وترجع جذور "مفارقة أقل البلدان نمواً" إلى إخفاق الأهداف الإنمائية للألفية في أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إطار سياسات يحقق النمو التحويلي، وإلى عدم قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق التحوّل الهيكلي. وإذا كان لهذه البلدان أن تحقّق أهداف التنمية المستدامة الأكثر طموحاً في ظل بيئة خارجية أكثر صعوبةً، فسيتعين أن تركّز هذه الأهداف بدرجة أكبر بكثير على ضمان التحوّل الهيكلي لهذه البلدان في اتجاه أن تصبح اقتصادات حديثة ومتنوّعة. وسيتطلب ذلك أيضاً أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة؛
- *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا*، وهو تقرير يؤكد على الحاجة إلى زيادة إسهام الاستثمار في النمو. ويشدد التقرير على أهمية تعزيز الروابط بين مؤسسات الأعمال المحلية والأجنبية، ووقف هروب رؤوس الأموال من أجل التمكّن من تخصيص مزيد من الموارد للاستثمار، واستخدام المعونة ودعم التجارة الدولية من أجل حفز الاستثمار وتدعيمه. وأدى الاهتمام بهذا التقرير إلى نشر أكثر من ١٢٠ مقالاً صحفياً وإجراء مقابلات إعلامية شتى. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، كان قد تم تنزيل التقرير من الإنترنت ٧٠٠ ٩ مرة؛
- أما الفجوة الرقمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً فقد جرى تناولها في التقرير المعنون *"Information Economy Report 2015: Unlocking the Potential of E-commerce for Developing Countries"* (*التقرير المتعلق باقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥: إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية*). وقد جاء فيه أن الأسواق والمنصات المتاحة على الإنترنت تتيح الفرص للمهنيين في البلدان النامية وأن هذه الأسواق والمنصات، بالاقتران مع تدابير تيسير التجارة، يمكن أن تساعد أقل البلدان نمواً على الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية. وقد كشف مؤشر جديد لقياس مدى استعداد البلدان للمشاركة في التجارة الإلكترونية عن أن أقل البلدان نمواً تشكل أدنى نسبة ١٢ في المائة من البلدان حسب ترتيب هذا التقييم؛
- وأما تقرير *استعراض النقل البحري لعام ٢٠١٤*، فيشتمل على فصل خاص بشأن حالة النقل البحري في الدول الجزرية الصغيرة النامية وكثير منها بلدان من أقل البلدان نمواً. ويشير

هذا الفصل إلى أن إحدى الطرق الفعالة للمضي قدماً في مجال النقل ولوجستيات التجارة في هذه الدول تتطلب اتخاذ تدابير تشمل مجموعة واسعة من المجالات، من بينها لوجستيات التجارة، وتغيّر المناخ وبناء القدرة على التكيّف، والطاقة، وتمويل نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيّف؛

- وأما *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤*، وهو منشور رئيسي من منشورات الأونكتاد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فيقترح خطة عمل للاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة. ويكشف التقرير عن أن هذه الأهداف ستتطلب تغييراً هاماً في مستويات الاستثمار العام والخاص في جميع البلدان. فعند المستويات الراهنة للاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، تواجه البلدان النامية وحدها فجوة سنوية قدرها ٢,٥ تريليون دولار. أما في أقل البلدان نمواً، يكون أحد الأهداف المرغوب فيها هو مضاعفة معدل نمو الاستثمارات الخاصة لكي يكون له دور تمويلي مكمّل على نحو يُعتد به للاستثمارات العامة وللمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠١٣، اجتذبت أقل البلدان نمواً تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت ٢٨ مليار دولار، بزيادة بنسبة ١٤ في المائة على الرغم من تقلّص الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٨ في المائة. وكان نصيب التدفقات الداخلة إلى أقل البلدان نمواً من التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل صغيراً إذ بلغ ٢ في المائة. وأشار التقرير إلى أن عدد مشاريع الاستثمار الأخضر المعلنة في أقل البلدان نمواً قد بلغ أيضاً مستوى مرتفعاً قياسياً؛

- *"تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤: الحوكمة العالمية وحرية اختيار السياسات من أجل تحقيق التنمية"*، يبحث هذا التقرير المدى الذي تتوافر في حدوده للبلدان النامية أدوات سياسات فعالة، والحيز المتاح لها لاستخدام هذه الأدوات ولتحقيق تقدم في جدول أعمال التنمية. ويشدد التقرير على الكيفية التي تناول بها النظام التجاري المتعدد الأطراف مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية. وهو يشدّد على أنه رغم تحرّك هذا النظام في اتجاه نظام للحقوق والالتزامات قائم على مستوى واحد، حافظت أقل البلدان نمواً على بعض الخيارات فيما يتعلق بمرونات السياسات وكان أداؤها في ذلك أفضل من بعض البلدان النامية الأخرى. ويناقش التقرير أيضاً ما للنمو الاقتصادي البطيء في البلدان المتقدمة من آثار على أقل البلدان نمواً، مع الانتباه بصورة خاصة إلى التطور المستقبلي لأسعار السلع الأساسية. ومازال التحدّي المطروح على البلدان المنتجة للسلع الأساسية هو الحصول على نصيب عادل من عائد الموارد واستخدام هذه الإيرادات لخفض مستويات اللامساواة في الدخل ولتنويع اقتصاداتها.

١٠- وقد نُشرت مقالات عن أقل البلدان نمواً في الأعداد الفصلية من الرسالة الإخبارية التي تحمل عنوان *"الرسالة الإخبارية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة" (Transport and Trade Facilitation Newsletter)*[(٣)]. ففي العدد رقم ١ لعام ٢٠١٥، تناول أحد المقالات بالتفصيل الروابط بين الأهداف المقترحة المتعلقة

(٣) متاحة على الموقع الشبكي: http://unctad.org/en/Pages/DTL/TTL/Transport-Newsletter.aspx.

بالتنمية المستدامة والتدابير المحددة المتعلقة بتيسير التجارة. وتوجد علاقة متبادلة إحصائية وثيقة بين القدرات المبلَّغ عنها بشأن تنفيذ تدابير تيسير التجارة ومؤشر التنمية البشرية.

١١- أُعد تقرير بعنوان *"تقريب المسافات: تعزيز الشراكات لإقامة نُظم نقل مستدامة ومرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية" (Closing the Distance: Partnerships for Sustainable and Resilient Transport Systems in SIDS)*. واستند هذا العمل إلى نتائج اجتماع خبراء مخصص عُقد في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن موضوع "التصدي لتحديات النقل واللوجستيات التجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: مؤتمر ساموا وما بعده"[٤].

١٢- وواصل الأونكتاد الاحتفاظ بمستودع معلومات شبكي بشأن "هيئات تيسير التجارة حول العالم"، ويحتوي المستودع على معلومات عن أكثر من ٨٠ لجنة لتيسير التجارة، تشمل عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية ومن أقل البلدان نمواً[٥]. وهذا يساعد على تحسين التنسيق فيما بين الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين الخاص والعام المشاركة في التجارة الدولية.

١٣- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، نشر الأونكتاد تقريراً من جزأين يركّز على التحدي الذي تشكله القرصنة البحرية، وخاصة ما يحدث منها في مياه شرق وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٥. أما الجزء الأول من التقرير المعنون *'القرصنة البحرية، الجزء الأول: استعراض عام للاتجاهات والتكاليف وآثارها فيما يتصل بالتجارة' (Maritime Piracy Part I: An Overview of Trends, Costs and Trade-related Implications)*[٦] فهو يقدّم إحصاءات تبين الاتجاهات الإجمالية في مجال القرصنة البحرية وما يتصل بها من جرائم، ويسلّط الأضواء على بعض انعكاساتها الهامة على تجارة الدول في المناطق المتأثرة. وأما الجزء الثاني من التقرير المعنون *'القرصنة البحرية، الجزء الثاني: استعراض عام للإطار القانوني الدولي وللتعاون المتعدد الأطراف بشأن مكافحة القرصنة' (Maritime Piracy Part II: An Overview of the International Legal Framework and of Multilateral Cooperation to Combat Piracy)*[٧] فإنه يقدم استعراضاً عاماً للنظام القانوني الدولي للتصدي للقرصنة ويحدد أمثلةً للتعاون الدولي في هذا المجال.

١٤- ويقوم الأونكتاد سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ بإعداد مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة[٨]. ويبيّن هذا المؤشر مدى إمكانية حصول البلد على خدمات شبكة الخطوط الملاحية البحرية المنتظمة ومن ثم مدى إمكانية وصوله إلى الأسواق الخارجية للبضائع المحوَّاة، أي أكثر السلع تصنيعاً. وكثير من البلدان التي لديها أدنى وضع على المؤشر هي من أقل البلدان نمواً.

(٤) انظر الرابط: http://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=586.

(٥) انظر الرابط: http://unctad.org/en/DTL/TLB/Pages/TF/Committees/default.aspx.

(٦) متاح على الرابط: http://unctad.org/ttl/legal.

(٧) متاح على الرابط: http://unctad.org/ttl/legal.

(٨) متاح على الرابط: http://stats.unctad.org/lsci.

نوع الجنس والقضايا الاجتماعية

١٥- أجرى الأونكتاد بحوثاً وتحليلات بشأن انعكاسات السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتحديداً السياسات التجارية، على المساواة بين الجنسين في مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً[٩]. وتوضّح دراسات الحالات الإفرادية المعوقات الهيكلية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى إيجاد أو إدامة عدم المساواة بين الجنسين في قطاعات مثل الزراعة وصيد الأسماك والخدمات والتصنيع، أضفت التجارة عليها الدينامية أو يمكن أن تضفيها عليها[١٠]. كما أن المنشور المعنون *'النظر إلى السياسة التجارية من "منظور جنساني"* (*Looking at trade policy through a "gender lens"*)، والتي نُشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإنها تلخّص الاستنتاجات الرئيسية لسلسلة من دراسات الحالات الإفرادية القُطرية أجراها الأونكتاد وتتعلق بالتجارة ونوع الجنس[١١].

١٦- أُجريت دراسة بعنوان *'من المستفيد من تحرير التجارة في رواندا؟ منظور جنساني'* (*Who is Benefiting from Trade Liberalization in Rwanda? A Gender Perspective*)، نُشرت في عام ٢٠١٤، وهي تقيّم تأثير السياسات التجارية لرواندا على المرأة وتبحث دور هذه السياسات في اقتصاد البلد. وتحديث الزراعة وزيادة إدماج رواندا في الاقتصاد العالمي يمكن أن يؤديا دوراً حفازاً في التنمية الريفية وفي خلق فرص عمل للنساء ويمكن لهما مع ذلك أن يطرحا تحديات جديدة على النساء.

١٧- ونشر الأونكتاد في شباط/فبراير ٢٠١٥ دليلاً تدريسياً من مجلدين بشأن التجارة ونوع الجنس، وهو يقدّم مادة تعليمية بشأن قضايا التجارة ونوع الجنس إلى جميع أصحاب المصلحة – أي إلى الباحثين وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني – المشاركين في مجالات إجراء البحوث، ورسم السياسات، وجهود المناصرة. وقد قامت جامعة الجزء الغربي الأوسط من نيبال (Mid-Western University of Nepal) بترجمة المجلد الأول من هذا الدليل إلى اللغة النيبالية. وقامت الجامعة نفسها بتوطين المفاهيم الواردة في هذا المجلد ما أسفر عن وضع الورقة المعنونة "التجارة ونوع الجنس في السياق النيبالي" ("Trade and gender in the context of Nepal").

١٨- وفي هذا الإطار، أُعدت دراسة بعنوان *'قطاع مصائد الأسماك في غامبيا: التجارة وإضافة القيمة والإدماج الاجتماعي، مع التركيز على المرأة'* (*The Fisheries Sector in the Gambia: Trade, Value Addition and Social Inclusiveness, with a Focus on Women*)، ونُشرت هذه الدراسة في شباط/فبراير ٢٠١٤، وهي نتاج تعاون بين الأونكتاد وأمانة الإطار المتكامل المعزز. وكان هذا التقرير متزامناً مع تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري المتعلقة بغامبيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الأونكتاد أيضاً سلسلة من دراسات الحالات الإفرادية بشأن قطاعات مصائد الأسماك في أوغندا وبنغلاديش وجزر القمر وسيراليون وكمبوديا وموزامبيق في سياق مشروعه الممول من حساب التنمية 1415M المعنون 'بناء قدرة مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً على تحسين وتنويع صادراتها السمكية'.

(٩) هذه الدول هي أنغولا، وبوتان، ورواندا، وغامبيا وليسوتو.

(١٠) جميع دراسات الحالات الإفرادية القطرية هي والتقرير التوليفي متاحة على الرابط: http://UNCTAD.org/gender.

(١١) من بينها أنغولا، وبوتان، ورواندا، وغامبيا، وليسوتو.

بحوث أخرى

١٩- الديون الخارجية هي موضوع الفرع 'زاي' - تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات - من برنامج عمل اسطنبول. وقد تناول الأونكتاد التحديات التحليلية والسياساتية التي يواجهها واضعو السياسات في أقل البلدان نمواً، وذلك في سياق تقريره السنوي المقدَّم إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن القدرة على تحمّل الديون الخارجية. وقد تضمن التقرير تحليلاً تفصيلياً بشأن الاتجاهات الراهنة وقضايا السياسات، ودور المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مجال تخفيف الديون الواقعة على أقل البلدان نمواً، كما تضمن توصيات بشأن السياسات ترمي إلى زيادة تعزيز القدرة على تحمّل الديون في هذه البلدان.

٢٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أطلق الأونكتاد مشروع 'الدراسات القُطرية الموجزة' (الموجزات القُطرية)، وهو قاعدة بيانات جديدة يسهل الوصول إليها وتسمح للمستعمِلين بالحصول على صورة خاطفة لاقتصاد كل بلد. وصُممت هذه الأداة تحديداً وقد وُضعت أقل البلدان نمواً في الاعتبار بالنظر إلى أنه يمكن استخدامها على جميع برامج التصفح وبمعدلات دنيا من سرعة الإنترنت.

٢١- أما المنشور الحديث الصادر عن الأونكتاد والمعنون '*التكنولوجيا في مجال التطبيق: الممارسات الجيدة في مجال تسخير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح المرأة في جنوب آسيا*' (*Technology in Action: Good Practices in Science, Technology and Innovation Policies for Women in South Asia*)، فهو يعرض بوضوح التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والابتكار من ناحية ونوع الجنس من الناحية الأخرى في أقل البلدان نمواً الآسيوية مثل أفغانستان وبوتان ونيبال.

٢٢- ووردت توصيات رئيسية بشأن السياحة في المنشور المعنون '*تحسين الروابط الخلفية بين السياحة والقطاعات الأخرى في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*' (*Enhancing Backward Linkages between Tourism and Other Sectors in the Lao People's Democratic Republic*). ويسلّط هذا التقرير الضوء على أنه لتحقيق أقصى زيادة في الفوائد المترتبة على السياحة، يجب تشجيع السياح على البقاء في البلد لفترة أطول ويجب أن تصبح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهة مقصودة لذاتها وليس مجرد ممر عبور.

٢٣- وأما المشروع المعنون 'تحديد فرص النمو ودعم التدابير الرامية إلى تيسير الاستثمار في سلاسل القيمة السلعية في البلدان النامية غير الساحلية'، فهو يحدد الفرص المتاحة للنمو والتدابير الرامية إلى تيسير مشاركة البلدان غير الساحلية في سلاسل القيمة العالمية. وزامبيا هي أحد البلدان التي تستفيد من دراسات الحالات الإفرادية القُطرية المضطلع بها في إطار هذا المشروع.

٢٤- وقد أطلق الأونكتاد في أيار/مايو ٢٠١٥ الورقة الأولى في سلسلة 'ورقات التجارة والحد من الفقر'، ونُشرت الورقة بعنوان '*الإقليمية التحويلية والتجارة والتحدي المتمثل في الحد من الفقر في أفريقيا*' (*Transformative Regionalism, Trade and the Challenge of Poverty Reduction in Africa*). وتهدف هذه السلسلة إلى تعزيز البحوث المتصلة بالسياسات والمنصبة على القضايا المتعلقة بتأثير العولمة وآثارها على الحد من الفقر والتنمية.

بناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي لأقل البلدان نمواً

٢٥- كان الاجتماع الرابع لمنتدى الاستثمار العالمي الذي نظمه الأونكتاد في عام ٢٠١٤ هو أكبر اجتماع لهذا المنتدى حتى تاريخه. فقد اجتذب المنتدى على مدار أربعة أيام، وفي إطار ٥٠ حدثاً، ثلاثة آلاف مشارك من أصحاب المصلحة من جميع جنبات المجتمع المعني بالتنمية والاستثمار، من بينهم ممثلون من ٣٩ بلداً من أقل البلدان نمواً. وكانت المائدة المستديرة الوزارية المتعلقة بالاستثمار في مجالات أهداف التنمية المستدامة مناسبة جمعت وزراء الاستثمار والتجارة والتنمية من ٢٩ بلداً ورئيسي منظمتين دوليتين، عشرة منهم كانوا يمثلون بلداناً من أقل البلدان نمواً.

٢٦- وأتاح المنتدى منصة دولية لعرض الفرص الاستثمارية بوضوح؛ وكان من بين البلدان العارضة: السودان، وزامبيا، وليسوتو، ومدغشقر، وهايتي. وأُتيحت لهذه البلدان الفرصة للتفاعل مع كبار المديرين التنفيذيين في مجال الأعمال ومنظمات أقاليمية ودولية. ونتيجة لهذا التبادل، يجري حالياً صياغة شراكة بين شركة 'لافارج' وبرنامج زامبيا للوظائف الخضراء من أجل تشييد وحدات سكنية مستدامة. وقد يؤدي ذلك إلى عرض ٦ ٠٠٠ مسكن تجاري ميسور التكلفة في منطقة تعدين النحاس بزامبيا.

٢٧- وقد شهد المنتدى عقد اجتماع للمجلس الاستشاري للاستثمار التابع للأونكتاد والغرفة التجارية الدولية، كما شهد حواراً بشأن مبادرة الأونكتاد المعنونة 'تحقيق تأثير لكليات إدارة الأعمال'. وهذه المبادرة، التي أُطلقت أثناء منتدى عام ٢٠١٤، تهدف إلى التفاعل مع كليات إدارة الأعمال بغية توعية طلابها بالفرص الاستثمارية التي تحقّق مصلحة الفقراء وتزويد طلابها بالمهارات التي تحقق لهم النجاح في مثل هذه المشاريع.

٢٨- وقد عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في فيينا مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وكان من بين الحضور ١٧ بلداً هي أيضاً من فئة أقل البلدان نمواً. وظل الأونكتاد، بالتعاون مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والصندوق المشترك للسلع الأساسية، يقوم بتنفيذ مشروع بعنوان "تحديد فرص النمو وتدابير الدعم الرامية إلى تيسير الاستثمار في سلاسل القيمة السلعية في البلدان النامية غير الساحلية". وقد ساعد هذا المشروع الأونكتاد على إجراء سلسلة دراسات لحالات إفرادية قُطرية ترمي إلى تحليل الكيفية التي يؤثر بها وضع عدم التمتع بسواحل على قدرة البلدان غير الساحلية على تنمية قطاعها السلعي بطريقة مستدامة. وكجزء من هذا المشروع، نظّم الأونكتاد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ حواراً رفيع المستوى بشأن السياسات أثناء انعقاد مؤتمر فيينا. وأسهم الأونكتاد أيضاً، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية، في تنظيم حدث جانبي مشترك بشأن موضوع "حصاد ثمار تيسير التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية".

٢٩- ويؤكد أيضاً برنامج عمل اسطنبول على أهمية بناء القدرات الإنتاجية وإدماج السياسات المتعلقة ببناء القدرات في مجال التجارة داخل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية[١٢]. ونظّم الأونكتاد حدثاً جانبياً بشأن مؤشرات تقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وذلك أثناء اجتماع بنن الوزاري المعني بالشراكات الجديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً (تموز/يوليه ٢٠١٤). كذلك فإن حدثاً جانبياً آخر بشأن "القدرات الإنتاجية والتحوّل الهيكلي وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" قد نُظم في كاثماندو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) أثناء الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التخريج من قائمة أقل البلدان نمواً وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

التعاون التقني وبناء القدرات

التخريج من فئة أقل البلدان نمواً

٣٠- انطوى دعم أقل البلدان نمواً من أجل استيفاء معايير التخريج من فئة أقل البلدان نمواً على تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى البلدان التي لديها إمكانات التخريج من هذه الفئة. وبعد انعقاد مؤتمر اسطنبول، خرجت إحدى الدول من هذه الفئة (هي ساموا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ووُجد أن ثلاثة بلدان أخرى مؤهلة للتخريج[١٣]. وجميع هذه الدول المخرّجة من فئة أقل البلدان نمواً قد تلقت مساعدة من الأونكتاد من أجل الانتقال على نحو سلس إلى وضعية ما بعد الخروج من هذه الفئة.

٣١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نُظمت في لواندا بأنغولا المرحلة الثانية لحلقة العمل المتعلقة بالتدريب وببناء القدرات فيما يتعلق بالتحوّل الاقتصادي الهيكلي. وبثت حلقة العمل الوعي بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالتخريج من الفئة وكذلك بشأن الفرص والتحديات المطروحة. وقد مكّن ذلك حكومة أنغولا من اتخاذ قرارات بخصوص خروج البلد من هذه الفئة بالاستناد إلى معايير التخريج وقواعد الأمم المتحدة. وركزت حلقة العمل على القضايا التالية:

- سياسات تحقيق التحوّل الاقتصادي الهيكلي لأنغولا؛
- بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التنوّع الاقتصادي؛
- معايير ومنهجية التخريج من فئة أقل البلدان نمواً والتقدّم في اتجاه بلوغ عتبات التخريج؛
- بناء المؤسسات وتدعيم التنسيق المؤسسي من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي المطرد؛

(١٢) برنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الوثيقة A/CONF.219/3/Rev.1، الصفحة ٢٦.

(١٣) هي أنغولا وفانواتو وغينيا الاستوائية التي من المخطط له خروجها من هذه الفئة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على التوالي.

- تسخير قطاعات السلع الأساسية والصناعات الاستخراجية وتحقيق أرباح من هذه القطاعات بغية التعجيل بالتنمية الاقتصادية – الاجتماعية؛
- الدروس المستفادة من البلدان النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا.

٣٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٥ قام الأونكتاد، بناء على طلب من حكومة لاو الديمقراطية الشعبية وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل وطنية بشأن الاستعداد للتخريج من فئة أقل البلدان نمواً. وقد شملت حلقة العمل هذه جلسة عمل تقنية وكذلك مشاورة على مستوى السياسات بشأن التخريج من فئة أقل البلدان نمواً. وكانت المشاورة المنظَّمة على مستوى السياسات مصدر معلومات لواضعي السياسات بشأن معنى التخريج. وجرى توعية أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، بأدوارهم وبالإجراءات المطلوب اتخاذها لتحقيق أهداف التخريج.

٣٣- وفي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقده الأونكتاد بصورة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظم الأونكتاد حلقة نقاش بشأن هذه الدول والتخريج من وضعية أقل البلدان نمواً. وهذا الحدث، الذي ترأّسه بصورة مشتركة الأمين العام للأونكتاد ومدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد حضره رئيس كيريباس ورؤساء وزارات توفالو وفانواتو وكابو فيردي، ونائب رئيس وزراء ساموا، ووزير من ملديف.

الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، وقواعد المنشأ، والدعم في مجال بيان المنشأ الجغرافي

٣٤- الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري هي حجر الزاوية في برنامج الإطار المتكامل المعزَّز من حيث إدماج التجارة في خطة التنمية الوطنية للبلد المعني. وتقدِّم هذه الدراسات تحليلاً وتوصيات بشأن كيف يمكن استخدام التجارة كأداة لرعاية النمو والتنمية الشاملين للجميع. وقد اشتملت أنشطة الأونكتاد في مجال الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ما يلي:

- في مالي، عُقدت في باماكو في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حلقة عمل بشأن تيسير التجارة وإجراءات الجمارك. وقد حلّلت حلقة العمل إجراءات التخليص الجمركي والنقل العابر وحددت المعوقات الرئيسية التي تكتنف هذا النظام والاستراتيجيات الرامية إلى تحسينه؛
- عُقدت حلقة العمل المتعلقة باعتماد تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري الخاصة بموزامبيق، وهي حلقة نظمها الأونكتاد وحكومة موزامبيق بصورة مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مابوتو. وأبرزت هذه الدراسة الحاجة إلى استراتيجية محدَّثة بشأن التجارة وإلى إيجاد تنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بدمج التجارة في صلب السياسة العامة؛
- وفي حالة جيبوتي، أظهرت الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري وجود مجالات شتى تشكل فرصاً للنهوض بالنمو الشامل للجميع، مثل البنية التحتية للموانئ في جيبوتي وإمكانية تطوير الممر الرابط بإثيوبيا. وتبحث هذه الدراسة أيضاً إمكانات السياحة وقطاع مصائد الأسماك، وكيف يمكن تنمية قدرات الإمداد؛

- وفي عام ٢٠١٤، طلبت إثيوبيا من الأونكتاد إجراء تحديث للدراسة التشخيصية المتعلقة بها. وقد أُوفدت بعثة إلى إثيوبيا أجرت مقابلات ومناقشات مع مسؤولين رفيعي المستوى بشأن توقّعات الحكومة. واعتُمدت المذكرة المفاهيمية في كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا. ونظم الأونكتاد اجتماعين لاستثارة الأفكار في كانون الأول/ديسمبر بغية تحديد مجموعات المنتجات التي يمكن أن تزيد من القيمة التجميعية؛

- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قام الأونكتاد في بانجول (بالتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزَّز) بتنظيم حدث إقليمي بشأن آثار اتفاق تيسير التجارة المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية على قضايا النقل العابر الإقليمي. وتركّزت المناقشات على القضايا المتعلقة باتفاق النقل الطرقي العابر فيما بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمثارة في سياق تحديثات الدراسات التشخيصية المتعلقة بالسنغال وغامبيا ومالي والنيجر، وجرى ذلك بمشاركة من بوركينا فاسو.

٣٥- ويقدّم الأونكتاد مشورة سياساتية ومساعدة تقنية بشأن قواعد المنشأ إلى الفريق المعني بأقل البلدان نمواً التابع لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك إلى فرادى البلدان، من أجل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية التي تمنحها البلدان المقدِّمة للأفضليات. واشتملت الأنشطة البارزة المضطلع بها على ما يلي:

- استجابةً لطلب من ميانمار، قامت شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، التابعة للأونكتاد، بتنظيم حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ واستفادتها من المخططات المختلفة لنظام الأفضليات المعمم؛

- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عُقدت حلقتا عمل في بنوم بِنه بشأن الإجراءات التنفيذية وعمليات التدريب المتعلقة بقواعد المنشأ؛

- في نيسان/أبريل ٢٠١٥، قام الأونكتاد، بالاشتراك مع المعهد الأوروبي، بتنظيم دورة تدريبية في فلورنسا بإيطاليا بشأن قواعد المنشأ من أجل مفاوضي أقل البلدان نمواً في إطار منظمة التجارة العالمية.

٣٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظم الأونكتاد في تورينو بإيطاليا، بالتعاون مع الجمعية الدولية للوجبات المتأنية، حلقة عمل إقليمية بشأن "أصوات من المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً: ترويج المنتجات الغذائية التقليدية والأقاليم المعنية عن طريق مبادرات 'أُنتِج في' وإشارات المنشأ الجغرافي". ونظر المشاركون في الكيفية التي يمكن بها للقوانين المتعلقة بإشارات المنشأ الجغرافي ومبادرات التوسيم (وضع العلامات) أن تساعد المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً على الترويج لمنتجاتهم ودخول سلاسل القيمة مع الحفاظ في الوقت نفسه على السلامة الإقليمية والتنوع الأحيائي.

٣٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عُقدت في 'أمبارافارافولا' حلقة عمل بشأن "الترويج للمنتجات التقليدية: التحرّك نحو تسجيل إشارات المنشأ الجغرافي لأرز مدغشقر الأرجواني". وناقش

ممثلون عن الأونكتاد وخبراء في تحديد إشارات المنشأ الجغرافي مع المزارعين كيفية الترويج لمنتجاتهم عن طريق تبيان المنشأ الجغرافي.

٣٨- وعُقدت في بنوم بنه (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) حلقة عمل إقليمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وحلقة العمل هذه، التي عُقدت بعنوان "إنجاح نظام تحديد علامات المنشأ الجغرافي في حالة المجتمعات الريفية في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية: تحديد هوية المنتجات وصياغة لائحة انضباط فيما يتعلق بتسجيل إشارات المنشأ الجغرافي"، قد شهدت تقاسم الخبرات فيما بين المجتمعات الريفية المختلفة والمسؤولين الحكوميين في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية. وسعى المشاركون إلى إيجاد فهم أفضل للمعوقات التي تواجهها المجتمعات الريفية في مجال الترويج لمنتجاتها مع الحفاظ على هويتها. وأعربت حكومة كمبوديا عن تقديرها لحلقة العمل واعتبرتها مثالاً جيداً للتنسيق فيما بين الوكالات.

إدارة الديون والقدرة على تحمّل الديون

٣٩- في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥، قدّم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) الدعم إلى عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً عن طريق تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية. وقد شمل الدعم تنفيذ ١٨ بعثة تدريبية وبعثة تقييم تضمنت تقديم خدمات استشارية بشأن القضايا المؤسسية ذات الصلة بإدارة الديون وتقديم التدريب المتعلق ببناء القدرات في مجال اعتماد بيانات الديون والإحصاءات والتحليل الأساسي للديون. وشارك البرنامج أيضاً في سبع بعثات دعم أُوفدت بصورة مشتركة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشركاء آخرين في إطار مرفق إدارة الديون. وأسهم ذلك في تحسين القدرات في مكاتب إدارة الديون بأقل البلدان نمواً على النحو الذي يتجلّى في تحسّن النتائج المتحققة في التقييمات الإطارية للنفقات العامة والمساءلة المالية. ويوجد مؤشر هام آخر على تحسّن القدرات هو تحسّن جودة بيانات الديون المبلَّغة لنظام الإبلاغ عن الديون التابع للبنك الدولي، إذ قامت نسبة ٩٥ في المائة من أقل البلدان نمواً التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) بتقديم تقارير إبلاغ إلى نظام الإبلاغ عن الديون.

رأس المال البشري وبناء القدرات عن طريق التدريب والخدمات الاستشارية

٤٠- في عام ٢٠١٤، انضمت إلى المعهد الافتراضي للأونكتاد ثلاث جامعات جديدة (من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا) ومركز بحوث واحد (من جمهورية تنزانيا المتحدة). وقام المعهد بدعم تطوير دورة دراسية لطلاب الدراسات العليا بشأن إدارة سلاسل القيمة العالمية في كلية إدارة الأعمال بجامعة ماكيريري في أوغندا. وفي مجال التطوير المهني، قدم المعهد الافتراضي دورتين على الإنترنت – بشأن التجارة والحد من الفقر، وبشأن التدابير غير الجمركية – وحضرهما كلتيهما ١٧ و١٤ مشاركاً على التوالي من أقل البلدان نمواً.

٤١- ونظم المعهد الافتراضي أيضاً ثلاث حلقات عمل بشأن التطوير المهني على الصعيد الوطني من أجل ما مجموعه ٩١ أكاديمياً من أقل البلدان نمواً. وعُقدت حلقتا عمل بناء على طلب من

جامعات أعضاء في المعهد في غامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ركّزتا على أدوات تحليل السياسات التجارية، بينما كانت حلقة العمل التي نُظمت بناء على طلب من نيبال تتصل بسياسات التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٢- وشارك في برنامج زمالات المعهد الافتراضي في جنيف ثلاثة أكاديميين من أقل البلدان نمواً (من أوغندا، والسنغال، وغامبيا) حيث أسهموا في تقدم عملية إعداد الورقات البحثية، وقُدم مقترح باستحداث دورة أكاديمية جديدة بدعم من موجّهين تابعين للأونكتاد. واستفاد أكاديميون من بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية من التوجيه المقدَّم من هؤلاء لإعداد دراسات حالات إفرادية قُطرية بشأن قضايا التجارة والحد من الفقر. وقد نُشرت هذه الدراسات على الموقع الشبكي Vi website.

٤٣- ويقوم الأونكتاد بمساعدة عدد من أقل البلدان نمواً عن طريق مشروعه الممول من حساب التنمية والمعنون "بناء القدرات في مجال الحوكمة التنظيمية والمؤسسية للديون السيادية". وعُقدت حلقة العمل الأولى في كاثماندو يومي ٣٠ و٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ وشارك فيها مشاركون من خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً[١٤]. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز مسؤولية الأطراف العاملة في مجال الإقراض والاقتراض السياديين وحوكمة الديون.

٤٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نفذ الأونكتاد "الدورة التدريبية الإقليمية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي" التي نُظمت من أجل مسؤولين وأكاديميين أفارقة من بينهم مسؤولون وأكاديميون من عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً، استضافتها جامعة موريشيوس. وقدم جميع المشاركين تغذية مرتدة بشأن محتوى الدورة.

٤٥- وبناء على طلب الفريق المعني بأقل البلدان نمواً التابع لمنظمة التجارة العالمية، نظّم الأونكتاد "معتكفاً لسفراء وخبراء مجموعة من أقل البلدان نمواً" من أجل تحديد برنامج عمل لما بعد بالي في إطار منظمة التجارة العالمية بغية الانتهاء من بحث القضايا المعلقة في جولة الدوحة والإعداد للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية. ونوقشت الإسهامات التي يمكن للفريق أن يستخدمها في إعداد المواقف التفاوضية الفعلية وفهم آثارها على التنمية. وقد ساعد الأونكتاد هذا الفريق في إجراء الاستعراض القانوني لاتفاق تيسير التجارة من أجل أقل البلدان نمواً في إطار منظمة التجارة العالمية. وأتاح الوضوح القانوني إحساساً بالاطمئنان لدى المفاوضين التجاريين بشأن تفسير العديد من الأحكام. كما أنه ساعد أقل البلدان نمواً، كمجموعة، في عملية "الغربلة القانونية" في إطار اللجنة التحضيرية لاتفاق تيسير التجارة.

٤٦- ودعماً لصياغة وتنفيذ السياسة المتعلقة بالتجارة والخدمات، ما زال الأونكتاد يدعم أقل البلدان نمواً على الصعيد القُطري في صياغة وتنفيذ سياسات التجارة والخدمات. وقام الأونكتاد في هذا الصدد بما يلي:

- قدم الدعم إلى أنغولا في إعداد واعتماد إطار شامل للسياسة التجارية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن طريق اجتماع للجهات صاحبة المصلحة؛

(١٤) هي بنغلاديش وتوغو وموريتانيا ونيبال وهايتي.

- قدم الدعم التقني إلى زامبيا في تحديث سياستها التجارية والصناعية القائمة. وفي ٩ و١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، اعتمدت الجهات صاحبة المصلحة الاقتراحات المتعلقة بالسياسة التجارية. وسيجري دمج هذه الاقتراحات في السياسة التجارية المعدَّلة لهذا البلد؛
- قدّم الدعم بخصوص استعراضات سياسة الخدمات التي تلقى طلباً بشأنها والتي تغطّي قطاعات مهمة من بينها قطاعات المالية والسياحة والطاقة والاتصالات، لكل من أوغندا ورواندا وليسوتو.

٤٧- وفي مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، اشتملت أعمال الأونكتاد على تقديم الدعم إلى جميع أقل البلدان نمواً التي هي في صدد الانضمام[١٥]. وعلى سبيل المثال، كانت الخدمات الاستشارية المقدّمة والبعثات الميدانية وأنشطة بناء القدرات المضطلع بها مؤخراً موجَّهة إلى جزر القمر (بعثتان استشاريتان في حزيران/يونيه وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، وليبريا (مراجعة عرض ليبريا الأولي المتعلق بالسلع وعرضها الأولي المتعلق بالخدمات وخطة أعمالها التشريعية، أيار/مايو ٢٠١٤)، والسودان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حلقة عمل بعنوان "مفاوضات الدوحة وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"). وقُدمت المشورة أيضاً إلى اليمن، بما في ذلك إجراء استعراض لتشريعاته الداخلية المتصلة بالتجارة بغية ضمان توافقها مع الاتفاق العام المتعلق بالتعريفات الجمركية والتجارة ومع أحكام منظمة التجارة العالمية (٢٠١٣/٢٠١٤).

٤٨- ويعمل الأونكتاد مع أقل البلدان نمواً في مجال التدابير غير التعريفية عن طريق بناء القدرات تحسيناً للفهم والامتثال. ويمتد نطاق أعمال الأونكتاد حالياً إلى كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهذه الجهود تساعد أقل البلدان نمواً عن طريق تدابير تشمل تناول العوائق المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والعوائق التقنية التي تعترض التجارة، والترخيص، وزيادة الشفافية.

٤٩- وقام الأونكتاد، عن طريق مشروعه الممول من حساب التنمية والمعنون "تعزيز قدرة وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً على إعداد وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر"، بتنفيذ حلقات عمل وطنية في عام ٢٠١٤ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي السنغال. كما قُدم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نموذج تدريبي بالتوازي مع حلقة العمل الوطنية. وتناولت حلقات العمل أُطر السياسة التجارية الوطنية والاستراتيجيات التجارية، وأجرت استعراضاً شاملاً للمعوقات الاقتصادية والمؤسسية التي تواجه أقل البلدان نمواً في سياق جهودها الرامية إلى جعل التجارة هي محرك النمو والحد من الفقر. وناقشت حلقة العمل المعقودة في السنغال الفرص والتحديات التي يواجهها هذا البلد عقب انتهاء الأونكتاد مؤخراً من تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري ودمج التجارة في خطة التنمية الوطنية. وقدم الأونكتاد أيضاً، كجزء من حلقة العمل، مشورة بشأن السياسات على سبيل الاستعداد لاجتماع المانحين في باريس في عام ٢٠١٤.

(١٥) هذه البلدان هي: إثيوبيا، وأفغانستان، وبوتان، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وليبريا، واليمن.

وفي حالة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ركّزت حلقة العمل والأنشطة التدريبية على مواضيع مثل دور القطاعات الوسيطة الرئيسية في الحد من الفقر.

٥٠- ونظم الأونكتاد في مازيرو في آذار/مارس ٢٠١٥ حلقة عمل إقليمية بشأن دمج التجارة في السياسات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. واستعرضت حلقة العمل الدراسات الوطنية المتعلقة بالبلدان التجريبية الثلاثة في أفريقيا بغية فهم موضوع دمج التدابير التجارية في السياسات الوطنية، والمعوقات التي تواجه البلدان في مجال جعل التجارة محركاً للتنمية البشرية. وجرى تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى تناول هذه التحديات. كما جرى تحديد موضوع بناء القدرات التجارية باعتباره عنصراً حاسم الأهمية في دمج السياسات التجارية في تدابير الحد من الفقر.

التجارة الإلكترونية، وحماية المستهلِك في معاملاته على الإنترنت، والجريمة الإلكترونية

٥١- جمع الأونكتاد بيانات عن حالة قوانين التجارة الإلكترونية في ميدان المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك في تعاملاته على الإنترنت، وحماية/خصوصية البيانات عبر الكرة الأرضية. وأُطلق 'برنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني' في آذار/مارس ٢٠١٥[١٦]. وهو يسمح للبلدان أن تقارن مستوى اعتماد تشريعات التجارة الإلكترونية ويفيد كأداة تستخدمها الدول الأعضاء في تحديد مجالات السياسات التي تتطلب انتباهاً. وفي عام ٢٠١٤، لم تكن توجد تشريعات بشأن المعاملات الإلكترونية إلا في ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً.

٥٢- وفي عام ٢٠١٤، استمرت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (منها ١١ بلداً هي من أقل البلدان نمواً) في تلقي الدعم من الأونكتاد في مجال التنفيذ الوطني للتشريعات الوطنية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. ويُوجَّه اهتمام خاص إلى المعاملات الإلكترونية وجرائم الإنترنت وحماية البيانات. وبالمثل، قُدمت المساعدة أيضاً إلى الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا ومنها أربعة بلدان هي من أقل البلدان نمواً، في مجال نقل الإطارين الأول والثاني للقوانين الإقليمية المتعلقة بالفضاء الإلكتروني لتطبيقهما على الصعيد الوطني.

٥٣- وأثناء النقاش التفاعلي الذي نُظم في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن "خفض تكاليف التحويلات: دور المعاملات المالية التي تُجرى بالهاتف المحمول"، ناقش المشاركون الكيفية التي فتح بها الإقبال على الهاتف المحمول في البلدان المنخفضة الدخل إمكانيات جديدة لتيسير تدفقات التحويلات. إذ أصبحت تدفقات التحويلات الدولية أكثر يسراً بفعل تأثير التعامل المالي بواسطة الهاتف المحمول وآليات التحويل عبر الإنترنت. ويمكن أن يؤدي خفض تكاليف التحويلات إلى زيادة الإدماج المالي في البلدان النامية.

٥٤- وشارك مشاركون من ٢٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في 'اجتماع الخبراء المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الإفرادية والدروس المستفادة' (٢٥-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥). وركّز الاجتماع على تقييم الحاجة إلى تشريعات

(١٦) انظر الرابط: http://unctad.org/cyberlawtracker.

بشأن الفضاء الإلكتروني، وأفضل الممارسات في مجال رعاية المعاملات المضطلع بها على الإنترنت على نحو عابر للحدود، وتحسين الأمن على الإنترنت. وتناول الاجتماع أيضاً مسألة وضع تشريعات الفضاء الإلكتروني ذات الصلة، والكيفية التي يمكن بها للمساعدة المقدمة من المنظمات الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين أن تساعد على تيسير إنفاذ قوانين التجارة الإلكترونية.

تيسير التجارة وتحديث الجمارك

٥٥- يقوم برنامج التشغيل الآلي للجمارك وتحديثها التابع للنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) بتقديم مساعدة تقنية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. واعتمد بلدان جديدان وإقليم واقع فيما وراء البحار[١٧] نظام أسيكودا في عام ٢٠١٤. وعلى وجه الإجمال، نُفذت ٢١٠ دورات تدريبية من أجل مستهدفين يزيد عددهم على ٠٠٠ ٤ مشارك، من بينهم كثير من المشاركين من أقل البلدان نمواً.

٥٦- وقد رُكِّب في ليبريا نموذج مؤشرات الأداء المتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). وتمثلت النتائج الأولية في حدوث انخفاض في إعادة التكليف بمهام يدوية وزيادة تحصيل الرسوم والضرائب نظراً إلى الأخذ بتدابير جديدة مدعومة بالأدلة المستقاة من هذا النموذج.

٥٧- ونظم الأونكتاد ثلاثة اجتماعات حكومية دولية رئيسية انصب فيها التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها فيما يتصل بالنقل، بما فيها بصورة خاصة أخطار المناخ والطقس على البنية التحتية والعمليات البالغة الأهمية الخاصة بنقلها الساحلي. وبيان ذلك كما يلي:

- اجتماع الخبراء المخصص المعني بالتصدي لتحديات النقل واللوجستيات التجارية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية: مؤتمر ساموا وما بعده، والذي عُقد في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤؛
- حدث جانبي رفيع المستوى نُظم أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (مؤتمر ساموا)، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن "تسخير الثروة المحيطية للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق التخصص التجاري السليم والنقل البحري المتسم بالاستدامة وبالقدرة على التكيّف"؛
- الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي ركّزت على بعض تحديات النقل والتجارة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية نظراً إلى بعدها وموقعها الجغرافي[١٨].

(١٧) هي أنتيغوا وباربودا، وأنغولا، وسان بيير وميكيلون.

(١٨) إعلان الدوحة، الفقرة ٥٦(ي).

نوع الجنس والتمكين للمرأة

٥٨- كانت الأنشطة الداعمة لتنمية أقل البلدان نمواً مع التركيز على نوع الجنس والقضايا الاقتصادية كما يلي:

- نُظمت دورة على الإنترنت بصورة مشتركة مع المعهد الافتراضي بشأن التجارة ونوع الجنس، بالاستناد إلى دليل تدريسي. وقد أخذ هذه الدورة في عرضها الأول (١٩ كانون الثاني/يناير - ٨ آذار/مارس ٢٠١٥) ١٠٤ مشاركين من ٥١ بلداً/إقليماً؛ وشارك في الدورة ٢٧ مشاركاً من أقل البلدان نمواً[١٩]؛
- نُظمت في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ حلقة عمل وطنية حضرها نحو ٥٠ مشاركاً. وقد عرضت حلقة العمل النتائج والتوصيات التي خلصت إليها دراسة حالة إفرادية قُطرية ترمي إلى تحسين قدرات واضعي السياسات المحليين على دمج منظور نوع الجنس (المنظور الجنساني) في السياسة التجارية وتعريف الجهات المعنية صاحبة المصلحة بالمنهجيات المستخدمة؛
- في آذار/مارس ٢٠١٥، نظم الأونكتاد حدثاً بعنون "النظر إلى السياسة التجارية من "منظور جنساني" ("Looking at trade policy through a "gender lens"). وعُرضت في هذا الحدث النتائج الرئيسية لدراسات الحالات الإفرادية القُطرية المتعلقة بالتجارة ونوع الجنس، وأُطلقت فيه الحزمة التدريسية المتعلقة بهذا الموضوع.

٥٩- ودليل الأونكتاد المعنون 'التمكين للنساء رائدات الأعمال عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات' قد أدمج البعد الخاص بهذه التكنولوجيات في الإطار المتعلق بتقييم تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى النساء، ويقدِّم الدليل خلاصات مفيدة مستمدة من مناقشات فريق التركيز في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد نفذت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة الإطار الجديد.

٦٠- وكان للأعمال التي قام بها الأونكتاد بشأن التجارة ونوع الجنس آثارها في مجالات واسعة النطاق. فالنتائج والتوصيات السياساتية التي خلصت إليها الدراسات المتعلقة بالتجارة ونوع الجنس تُستخدَم كعناصر في صياغة السياسات وتؤثر على خطط التنمية واستراتيجيات مكافحة الفقر وعلى تصميم السياسة التجارية. وقد قيّمت دراسة استقصائية من دراسات الشبكة العالمية مدى مناسبة الدراسات القُطرية، ورأى ٦٤ في المائة من المجيبين أن هذه الدراسات مناسبة إلى أبعد حد للسياق الوطني أو مناسبة جداً له. ونُظمت استبيانات فيما يتعلق بحلقات العمل الوطنية التي تُعرض فيها نتائج الدراسات القُطرية والدورات الحية على الإنترنت بشأن التجارة ونوع الجنس وأوضحت ردود الفعل الواردة أن هذه الأنشطة مُرضية بدرجة مرتفعة.

(١٩) يمثلون: إثيوبيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وليسوتو، وموزامبيق، ونيبال.

التجارة والبيئة والتنمية

٦١- إجراء استعراضات الصادرات الوطنية المراعية للبيئة (الصادرات الخضراء) هو استجابة الأونكتاد لنداء دعم البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في مجال تحديد السلع الخضراء التي توجد بشأنها إمكانات قوية للإنتاج ونمو الصادرات. وعلى سبيل المثال، حققت فانواتو تقدماً كبيراً في إجراء استعراض لإضافة القيمة لصادراتها التقليدية، بما فيها جوز الهند والكاكاو وخشب الصندل. وبالنظر إلى بعد فانواتو عن الأسواق، اقترح الخبراء الوطنيون اتخاذ إجراءات لحفز الصادرات في مجال المنتجات ذات القيمة المضافة عن طريق توخي بذل جهود لبيع هذه المنتجات لأكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ سائح يزورون الجزيرة في كل عام.

٦٢- أما مشروع "تعزيز السياحة المستدامة، والإنتاج النظيف، والقدرات التصديرية في جمهورية لاو الديمقراطية"، الممول من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا في إطار مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، فهو ينفِّذ أنشطة في مجال تنمية الزراعة العضوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي عام ٢٠١٤، دعم الأونكتاد تنظيم منتدى لاو الثالث للزراعة العضوية، الذي عُقد بصورة مشتركة مع وزارتين محليتين في تموز/يوليه في فيينتيان. ويهدف المنتدى إلى تيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الجهات صاحبة المصلحة المهتمة بتنمية الزراعة العضوية في البلد. والمنتدى هو منصة لإعلام المشاركين بالوضع المتعلق بتنمية الزراعة العضوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولمناقشة التوجهات المستقبلية التي يمكن أن تتبعها السلطات العامة والقطاع الخاص (المزارعون). وييسّر المنتدى أيضاً تقاسم المعلومات فيما بين المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص في البلد بشأن إمكانية تتبّع المنتجات، والمعايير، والروابط مع صناعة السياحة.

٦٣- وفي اجتماع منتدى لاو الثالث للزراعة العضوية، اشتملت عملية تبادل الخبرات على خبرات بلدان أخرى (هي تايلند وأوغندا) وقطاعات زراعية مختلفة (مثلاً، قطاع الطاقة الأحيائية)، وقضايا الممارسات المخلة بالمنافسة. وتبادل المشاركون الأفكار الرامية إلى تطوير قطاع الزراعة العضوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وحددت الجهات صاحبة المصلحة التحديات والفرص المطروحة واقترحت طرقاً للتوسّع في إنتاج المنتجات العضوية. وطالب المشاركون باستمرار وجود المنتدى وبأن تحوّله الحكومة إلى حدث سنوي وطني. وقدم المنتدى عناصر لكي تدرجها الحكومة في التشريعات المستقبلية في هذا الصدد.

المنافسة وحماية المستهلك

٦٤- بنن وبوركينا فاسو والسنغال وغينيا - بيساو هي بلدان أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا كما أنها مشمولة منذ عام ٢٠١١ بالبرنامج الإقليمي المضطلع به في إطار برنامج المنافسة لأفريقيا. ومنذ عام ٢٠١٣، ظل الأونكتاد ينظّم عدة حلقات عمل ودورة تدريبية مدتها أسبوعان لصالح الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة في الاتحاد وممثلي الدول الأعضاء فيه بالتعاون مع كلية زيوريخ للإدارة والقانون. ونُظمت دورتان للصياغة في جنيف بالتعاون مع مديرية

المنافسة التابعة لمفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقامت هذه الدورات بصياغة مبادئ توجيهية لإضفاء اللامركزية على سلطة الإنفاذ بتفويضها إلى الدول الأعضاء، وبالتالي تحسين إنفاذ قواعد الجماعة الإقليمية في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ونُفذت أنشطة إضافية في واغادوغو وفي أبيدجان خلال عام ٢٠١٤ طُرحت فيها تعديلات إقليمية على القانون.

٦٥- واستجابةً لطلب من إثيوبيا للحصول على المساعدة التقنية وبالتشاور مع الحكومة، وضع الأونكتاد مقترح مشروع يستند إلى احتياجات هيئة المنافسة وحماية المستهلك الإثيوبية. ويعزّز المشروع قدرة هذه الهيئة على تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وقد بدأ المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ويتناول أربعة مجالات عريضة هي: الإطار السياساتي والقانوني؛ والإطار المؤسسي؛ وبناء القدرات في مجال الإنفاذ؛ وجهود المناصرة المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك.

٦٦- ويتولّى المشروع التجريبي المعنون "تعزيز الكفاءة التقنية فيما يتعلق بحماية المستهلك في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)" تحسين قدرة وزارة الصناعة والتجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تنفيذ قوانين حماية المستهلك ومعالجة شكاوى المستهلِكين. ويعزز هذا المشروع قدرة موظفي الجهات الحكومية عن طريق وضع وتنفيذ برامج تدريبية وعناصر نماذج ومواد. وتتمثل مجالات التركيز الستة الأساسية[٢٠] فيما يلي: سلامة المنتَج والتوسيم؛ والخدمات المقدَّمة عن طريق الهاتف والإنترنت والتجارة الإلكترونية؛ وائتمانات المستهلكين والأعمال المصرفية؛ والبيئة؛ وخدمات الرعاية الصحية؛ والخدمات المهنية. وبعد الزيارة الميدانية التي أجراها الأونكتاد في فيينتيان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طلبت الوزارة من الأونكتاد تقديم المساعدة إليها في صياغة المبادئ التوجيهية لإعداد مواد تدريبية محددة من أجل القائمين بالإنفاذ.

٦٧- وواصل الأونكتاد ما يجريه من استعراض نظراء ثلاثي لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي فيما يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلِك، كما يلي:

- فقد وُضع منهج دراسي لمقرر بشأن قانون وسياسة المنافسة من أجل جامعة زمبابوي. وقامت دورة تدريبية للمدرِّبين مدتها خمسة أيام باعتماد مواد المنهج الدراسي. وطلبت الجامعة مُقرراً تدريبياً تكميلياً على سبيل المتابعة؛
- استعراض سياسة المنافسة لزمبابوي: جرى الانتهاء من وضع مشروع سياسة المنافسة، وهو جاهز للعرض على خبراء الصياغة التشريعية التابعين للحكومة؛
- تم صياغة تشريع فرعي بشأن المبادئ التوجيهية للتنفيذ من أجل جمهورية تنزانيا المتحدة؛
- وُضع تشريع فرعي من أجل زامبيا في مجالات المبادئ التوجيهية المتعلقة بطلبات الاندماج، والمبادئ التوجيهية الإدارية المتعلقة بإجراءات التحقيق والتحرّي، والمبادئ التوجيهية المتعلقة

(٢٠) كما حُددت في تقرير مشروع المرحلة الثانية من برنامج التعاون الإنمائي المشترك بين رابطة آسيان وأستراليا، وهو التقرير المعنون "احتياجات بناء القدرات فيما يتعلق بوضع خارطة طريق في مجال حماية المستهلك في رابطة 'آسيان'" (Road-mapping capacity-building needs in consumer protection in ASEAN).

بكيفية حساب الغرامات في حالات خرق القانون، وبرامج التساهل فيما يتعلق بالكارتلات.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٦٨- من بين الاستعراضات الـ ٣٨ لسياسة الاستثمار التي أتمها الأونكتاد، أُعد ١٦ منها من أجل أقل البلدان نمواً. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نشر الأونكتاد استعراض سياسة الاستثمار المتعلق بالسودان، وهو يضع حالياً اللمسات الختامية على استعراض سياسة الاستثمار المتعلق بمدغشقر. وبعد مرور نحو خمس أو ست سنوات على إتمام وضع استعراض سياسة الاستثمار، يعدّ الأونكتاد تقريراً يقيّم فيه مدى تنفيذ التوصيات المقدّمة. وقد نُشرت تقارير عن التنفيذ فيما يتعلق بإثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وليسوتو.

٦٩- ومازال برنامج استعراضات سياسات الاستثمار يثبت جودته وتأثيره. فقد أظهرت تقارير التنفيذ فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً تحقيق معدلات تنفيذ ما بين جيدة وقوية، وزيادة اهتمام المستثمرين الموجودين فعلاً، وزيادة فرص الاستثمار السوقي. وعقب استعراض الأونكتاد لسياسات الاستثمار للبلدان المستفيدة، سجل معظم هذه البلدان زيادات في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد دفعت القيمة المتحققة عن طريق هذه الاستعراضات وأنشطة المتابعة إلى تلقّي طلبات إضافية لإجراء استعراضات[٢١].

٧٠- ولتحسين القدرة التقنية لأقل البلدان نمواً على أن تشارك بفعالية في المفاوضات الدولية بشأن معاهدات الاستثمار وتنفّذها تبعاً لذلك، قدّم الأونكتاد المساعدة في مجال بناء القدرات إلى عدد من البلدان التي طلبتها. واستفاد ما مجموعه ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً من التدريب المقدَّم من الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا أثناء فترة الخمس سنوات الأخيرة. ويرتكز التدريب على إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، مع مراعاة نَهْج ليس فقط قانونياً ولكن أيضاً سياساتي. ويدعم هذا النهج البعد المتعلق بالتنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية ومنع حدوث حالات منازعات بين المستثمرين والدول وإدارة هذه المنازعات على نحو أفضل عند حدوثها. وقد قام برنامج العمل المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية بتنفيذ ما يلي:

- تنظيم دورات تدريبية إقليمية مكثفة بشأن التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية وبشأن إدارة عملية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ودورات هجين تجمع بين الاثنين)؛
- تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف بناء على طلب من بلدان أعضاء و/أو من منظمات دولية؛

(٢١) من بينها طلبات من بوتان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، ومالي، وملاوي، وهايتي.

- تنظيم – أو المشاركة في تنظيم – مؤتمرات دولية محددة و/أو تقديم إسهامات فيها، بما في ذلك أنشطة تتعلق بالمساعدة التقنية وحلقات دراسية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٧١- وقد أعدت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ورابطة 'آسيان' تقاريرهما المتعلقة بالاستثمار لعام ٢٠١٤ في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل السياسات بمساعدة مستمرة من الأونكتاد. وأسهمت أعمال الأونكتاد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في كلتا المنظمتين على جمع البيانات.

٧٢- ويقدّم الأونكتاد المساعدة إلى الوكالات الوطنية لترويج الاستثمار التابعة لأقل البلدان نمواً. إذ يُكافأ كل عام عدد من الوكالات صاحبة أفضل الممارسات على إنجازاتها في مجال الترويج للاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعلى ما تقوم به من إطلاع الوكالات الأخرى على خبراتها في هذا المجال. وفي المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٤، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر، كان مجلس التنمية الرواندي هو من بين الفائزين بجوائز الترويج للاستثمار.

٧٣- وأصبح برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية الذي وضعه الأونكتاد، وهو نظام للحكومة الإلكترونية يساعد البلدان على تبسيط قواعدها وإجراءاتها المتعلقة بتأسيس شركة أعمال، يُطبق عملياً في اثني عشر بلداً من أقل البلدان نمواً[٢٢]. ويسهم هذا النظام في زيادة الشفافية وزيادة القدرات المؤسسية، مما ييسر نشاط الأعمال وجعل أقل البلدان نمواً أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي. وعلى سبيل المثال، يمكن لصغار التجار في مالي أن يسجلوا أنفسهم مجاناً، وفي مدة ١٥ دقيقة، باستخدام استمارة واحدة فقط ونسخة من بطاقة الهوية الخاصة بهم. وفي النيجر، فإن عدد مؤسسات الأعمال الجديدة التي أُنشئت في البلد قد زاد بنسبة ٤٤ في المائة منذ البدء في تطبيق هذا البرنامج. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يمكن إنشاء الشركات باستخدام استمارة واحدة وخطوتين اثنتين على الإنترنت ويستغرق الأمر ما لا يزيد على عشرة أيام عن طريق نافذة الاستثمار التنزانية ويجري حالياً تركيب برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية في بنغلاديش.

٧٤- وأدلة الاستثمار التي يضعها الأونكتاد توجّه انتباه أوساط الاستثمار الدولية إلى فرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. ويجري حالياً تطوير أدلة استثمار على الإنترنت (أدلة إلكترونية)، وكانت بوروندي ورواندا ونيبال من أولى البلدان المستفيدة من هذه المبادرة. ويجري حالياً إعداد دليلين إلكترونيين من أجل بوتان وأوغندا.

الملكية الفكرية، وريادة الأعمال، وتنمية القطاع الخاص

٧٥- في مجال الملكية الفكرية، قدّم الأونكتاد التدريب فيما يتعلق ببناء القدرات في هذا الصدد إلى جماعة شرق أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، وبلدان جنوب آسيا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ونظّم حلقات دراسية وطنية من أجل الجهات الإثيوبية والنيبالية صاحبة المصلحة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٢) هذه البلدان هي: إثيوبيا، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وغينيا – بيساو، ومالي، والنيجر.

٧٦- وتم الانتهاء من وضع التقرير الاستشاري المتعلق بالأبعاد الإنمائية للملكية الفكرية في نيبال، وعُرض التقرير على الجهات صاحبة المصلحة في كاثماندو. ويقدم التقرير تحليلات وتوصيات ترمي إلى الترويج للابتكار ونقل التكنولوجيا من الخارج، كما يرمي إلى إقامة نظام محلي للملكية الفكرية يتسم بتشجيع المنافسة وبالشفافية.

٧٧- واستخدمت ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً التدابير السياساتية والأدوات التي صممها الأونكتاد من أجل تعزيز ريادة الأعمال، وهذه البلدان هي: إثيوبيا وزامبيا وغامبيا. وأدى تنفيذ الإطار السياساتي لريادة الأعمال إلى تحديد الثغرات القائمة في أهداف ريادة الأعمال وإلى تحديد أولويات مناسبة لهذه الأهداف.

٧٨- وفي إثيوبيا، يدعم الأونكتاد حالياً برنامج تطوير ريادة الأعمال. ويهدف هذا البرنامج إلى إطلاق إمكانات النمو لمؤسسات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر عن طريق التدريب على مهارات ريادة الأعمال وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال. ويحدد البرنامج ويختار مؤسسات الأعمال الموجَّهة نحو النمو كما يحدد رواد الأعمال المحتملين، والشباب العاطلين، والنساء رائدات الأعمال، ويزودهم جميعاً بالتدريب على ريادة الأعمال وبطائفة واسعة متكاملة من خدمات تطوير نشاط الأعمال. ونموذج برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك)، الذي استحدثه الأونكتاد، هو المنهجية الرئيسية للتدريب على ريادة الأعمال في البلد، ويجري تنفيذه عن طريق برنامج 'إمبريتيك غانا' الذي ظل ينفّذ عدداً من حلقات العمل في البلد. وسيجري في عام ٢٠١٥ اعتماد مدرِّبين محليين تحت إشراف الأونكتاد.

٧٩- وقد قدّم الأونكتاد المساعدة إلى مراكز 'إمبريتيك' الثمانية القائمة في أقل البلدان نمواً في شكل خدمات استشارية وحلقات عمل بشأن السياسات وحلقات دراسية بشأن إطار الأونكتاد السياساتي لتنظيم المشاريع، كما قدّم التدريب إلى رواد الأعمال ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والدعم إلى الشبكات والمبادرات الإقليمية.

٨٠- ويهدف برنامج روابط الأعمال التجارية إلى ربط الشركات الكبيرة بشركاء في مجال الأعمال يُعوَّل عليهم في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٤، استفادت جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا من هذا البرنامج. ويوجد اهتمام متزايد لدى الشركات الكبيرة، المحلية والأجنبية على السواء، للجوء إلى موردين محليين. وتتركز الجهود الرئيسية للأونكتاد على تقديم حافظة من الخدمات تبْني قدرة الموردين المحليين المختارين على دخول سلاسل القيمة التابعة للشركات وأن يصبحوا شركاء أعمال مستمرين.

٨١- وبناءً على *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩*، وبدعم من الدول الأعضاء في الأونكتاد، استمر الأونكتاد ومنظمات دولية أخرى في العمل على التفعيل الكامل لمجموعة مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعها هو لتحقيق التنمية المستدامة. وقد جُربت هذه المبادئ التوجيهية في ١٣ بلداً، منها سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً[٢٣]. واستناداً إلى هذه النتائج، صمم الأونكتاد في

(٢٣) هذه البلدان هي: إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، وكمبوديا، وليبريا، وموزامبيق.

عام ٢٠١٥ حلقات عمل لبناء القدرات ترمي إلى تزويد واضعي السياسات بإرشادات بشأن التفاوض على العقود وذلك من أجل مسؤولين من جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملاوي وموزامبيق.

٨٢- ويجري حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ أداة تطوير المحاسبة، التي تعزز القدرة التنظيمية والمؤسسية فيما يتعلق بالإبلاغ المرتفع الجودة من جانب الشركات.

ثالثاً- الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

٨٣- شكل إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجالات اختصاصه جزءاً من الجهود العالمية الرامية إلى فهم الأوضاع والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً وإلى تحديد إجراءات السياسة العامة التي يمكن بها تنفيذ البرنامج على الصُّعُد الوطني والإقليمي والدولي. وأسهمت أيضاً أنشطة التعاون التقني في الجهود الرامية إلى تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نمواً في مجالات التجارة والاستثمار وكذلك وضع وتنفيذ سياسة التنمية على وجه الإجمال. وفيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتخريج من فئة أقل البلدان نمواً وفي سياق القمم والمؤتمرات العالمية، ظل الأونكتاد يدعو إلى وضع الطاقات الإنتاجية والتحوّل الاقتصادي الهيكلي في بؤرة اهتمام السياسات والاستراتيجيات الوطنية وإدراجهما كذلك ضمن برامج العمل العالمية. وستكون هذه الإسهامات عناصر بالغة الأهمية في استعراض منتصف المدة العالمي لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٨٤- وبالنظر إلى أهمية التجارة لما لها من آثار إيجابية على جهود الحد من الفقر، فإن جهود الأونكتاد الرامية إلى إدراج العمليات التجارية ضمن هيكل السياسة العامة وإلى تحديد نقاط الاختناق في مجال التعاون مع أقل البلدان نمواً تشكل أيضاً جزءاً حيوياً من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وبإيجاز، فإن الأنشطة الكثيرة المعروضة في هذا التقرير المرحلي تحدد سمات العمل المضطلع به في اتجاه تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول التي ستسفر عن تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً لملايين الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في أقل البلدان نمواً.

٨٥- وكطريق إلى الأمام، وبالبناء على الدعم الموسَّع والمعزَّز المقدم من الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً، سيواصل الأونكتاد التصدّي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية المحددة التي تواجه هذه البلدان. كما أن أعمال الأونكتاد مستقبلاً فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً ستواصل مساعدة الجهود الهادفة إلى تمكين هذه البلدان من الاستفادة من الفرص الوطنية والإقليمية والعالمية المتاحة للتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة. وينبغي في هذا الصدد توجيه اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في القمم والمؤتمرات العالمية القادمة، بما في ذلك مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واستعراض منتصف المدة العالمي لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.